2008/3/15

في الانتظار الصعب:
نحو تحديد جديد للخيارات والمخاطر

عبد الحليم فضل الله

تمر المنطقة بمرحلة استثنائية وخطيرة، القوى الرئيسية محكومة لتوازن لم تعرفه منذ غزو العراق، والبيئة العامة حافلة بالغموض والتردد، وهي معرضة أكثر من أي وقت مضى لتقلبات مفاجئة وتطورات خارج سيطرة فريق بمفرده، وقد فقدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها زمام المبادرة وبدت عاجزة عن اتخاذ ما يلزم من قرارات مواجهة أو تهدئة.

هي إذاً فترة انتقالية صعبة وربما طويلة، قد يكون نصيبنا منها رهانات خاطئة أخرى، ومزيد من الانتظارات الصعبة. فإذا كانت خطيئة التسعينات تكمن في وضع السياسات وتدبير الإنفاق العام بناء على تسوية وشيكة، فقد تتمثل الخطيئة هذه المرة في افتراض أنّ "أهمية لبنان الاستثنائية" ستدفع دول العالم إلى مدّه بسيل لا ينقطع من المعونات، بانتظار نهاية حاسمة لقضايا المنطقة تنسجم مع هوى السلطة وتتطابق مع مصالحها. ولنفترض جدلاً أنّ الإدارة الأميركية تمكنت من البت بملفات المنطقة سلماً أو حرباً، بالتسوية أو بالقوة، فهل يكون لبنان حينها أقدر على مواجهة أزماته، بل هل يكون في عداد الرابحين أصلاً حتى يرجو أن تسقط في سلاله بعض الثمار؟ ومهما تكن نتائج الحسم إن كان من حسم، فإنّ المساعدات الغربية والأميركية لا تصب في العادة الا في حساب من يتولون أدواراً دائمة موصوفة، فيما يتوقع أن ينحسر دور لبنان في أي مشروع شرق أوسطي تفلح واشنطن في بنائه، ليعيش على النزر اليسير من المعونات العربية.

ومن أجل تحاشي سيناريو التسعينات الرديء، على مديري السياسات التحوط لأكثر الاحتمالات سوءاً، والبحث عن أطواق نجاة أخرى غير المساعدات والعطاءات الخارجية وصولاً إلى مخارج حقيقية ودائمة، كما يتطلب تشخيصاً أكثر دقة وإقناعا للأسباب الغائرة خلف أقنعة الأزمة، و إعادة نظر بالخيارات الرئيسية التي اعتمدت في زمن غابر ولم يتول أحد لاحقاً تنقيحها وتطويرها ومراجعتها..

إن اعتناق خيارات جديدة لا يكون إلا بعد اعتماد تعريف جديد للمخاطر، فالانكباب على ضبط مالية الدولة وحدها، وحصر كل التدخلات في أسواق المال والنقد، يعني أن دور الدولة محدود في حراسة السياسات الموروثة، دون اكتراث بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الدولي، والاتجاهات الجديدة التي يضجّ بها العالم، أما إذا أقدمت السلطة على توسيع معادلة المخاطر لتطال مجالات متنوعة، فهذا يدل على أن مقاربتها للحلول تتطوّر، وأنها على وشك الانتقال من المعالجات الجزئية التي تركز على الشأن المالي والنقدي إلى المعالجات الشاملة التي تتناول أيضاً قضايا الإنتاج والتنمية.

يوصي التصنيف الراهن للمخاطر، بأن تعبئ الدولة طاقاتها تجنباً لثلاثة أخطار فقط: تدهور أسواق الصرف، توقف الحكومة عن تسديد مستحقات خدمة الدين، و تحويل ودائع بقيم كبيرة إلى الخارج. لكن هذا التصنيف يتجاهل اختلالات أخرى كثيرة لا تقل عنها خطراً. مثل: ارتفاع حاد ومتزامن في معدلات البطالة والأسعار، تراكم مديونية القطاع الخاص وتضخم محفظة الديون مشكوكة الأداء، عدم وجود مؤونة كافية لتغطية عجز الحساب الجاري، انفجار فقاعة المضاربة العقارية، تدني قيم الاستثمارات المباشرة، الفشل في التعامل مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام...

يرتبط هذا التحديد المقتضب للمخاطر بدعوى الفصل بين النشاطين العام والخاص والزعم بأن تحصين الأسواق من تدخل الدولة يملي على المؤسسات الإنتاجية تدبر أمرها بنفسها، لكن النظام الاقتصادي في لبنان برأي كثيرين ليس ليبرالياً وموبوء بالتدخلات الضارة، بينما تستفيد السلطة من إسباغ طابع ليبرالي على أدائها لتبرير توجهاتها المتطرفة وتغليب وجهة نظرها على آراء معارضيها.

على أنّ أزمة الخيارات لا تمتّ بصلة إلى ما يعتقد انه تحيز لحرية السوق من قبل الدولة، بل تكمن في رؤيتها المترددة، واعتمادها سياسات وأهداف متباينة حيناً ومتصادمة أحياناً. وقد أدى اضطراب الرؤية وضعف الخيارات لدى السلطة إلى تسويات هجينة و ازدواجية أداء نجدها واضحة في أكثر من مجال..

ففي مسألة الانفتاح هناك ميل إلى تقليص الرسوم الجمركيّة على السلع المستوردة، وإلغاء الروزنامة الزراعية، ويوشك لبنان على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي المقابل تفرض قيود متشددة على أسواق النقد والفائدة و الخدمات المالية لفترات طويلة وعلى نحو غير معهود في الاقتصادات المماثلة..

وبينما ترفض الدولة تعزيز حماية الإنتاج المحلي، حتى في إطار ما هو مسموح به في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الذي صادق عليها لبنان، فإنها تقدم أشكالاً مبالغاً بها من الحماية للمستوردين وللقطاعات والفئات الأقل حاجة للمساندة والدعم.

وفي مجال الخصخصة هناك استعجال لتنظيم (بمعنى بيع) قطاعات ناجحة، كالهاتف الخلوي، حتى لو قلت حصيلة البيع عن نصف الثمن في الأسواق، ومن غير مراعاة للمواصفات أو دفاتر

الشروط، ودون التحقق من أنّ تحرير القطاع سيواكب خصخصته.. وبالمقابل تتباطأ الحكومة في تنظيم قطاعات بحاجة ماسة للإصلاح كالكهرباء، وبيع مرافق هامشية..

ليس لدى السلطة رؤية محددة ولا خيارات واضحة، ويمكن وصف سياساتها بأنها ذات حساسية اجتماعية منخفضة، وغير صديقة لقضايا الإنتاج، لكن مقاربتها في الوقت نفسه ليست ليبرالية ولا تنتمي إلى مدرسة السوق بمعنييها الكلاسيكي والحديث. وهذا يجعلها عاجزة عن القيام بما يلزم في هذه الفترة المشحونة بالمخاطر والهواجس، إلا إذا أقدمت على تبني خيارات اقتصادية واضحة تكون محل إجماع وتوافق، وأعادت النظر بمفهومها للمخاطر التي تواجه المجتمع والدولة، وأبدت استعدادها للانتقال من التسويات الجزئية إلى الحلول المتكاملة الشاملة.